تمهيد:

يعتبر سعر الصرف حلقة الربط بين الاقتصاديات الدولية ومقياسا هاما لحجم معاملاتها، فلسعر الصرف الأثر الكبير على توازن الاقتصاد الكلي، إذ يؤثر مباشرة على العلاقة بين الأسعار الداخلية والخارجية للسلع والخدمات التي من ضمنها النفط باعتباره سلعة أساسية لجميع دول العالم خاصة الريعية الأمر الذي أدى إلى أن تكون أسعاره محل الاهتمام سواء في كيفية تحديدها أو تأثير القوى الفاعلة عليها ومن هنا يأتي التشابك بين سعر صرف وسعر النفط، ويطرح التساؤل ما طبيعة العلاقة بينهما، ولتفسير ذلك على المستوى النظري سيتم التطرق في هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي:

- المبحث الأول يتضمن الأدبيات النظرية للدراسة:سعر الصرف وأسعار النفط، تم تجزئته إلى مطلبين:

– المطلب الأول يعتبر مدخل لسعر الصرف يوضح مفهومه، أنواعه، وظائفه، المناهج المفسرة له كيفية تحديده، والعوامل المؤثرة فيه.

– المطلب الثاني حول أسعار النفط يوضح مفهومه، أنواعه، التطور التاريخي له، العوامل المؤثرة فيه والأسواق التي يتم تداوله فيها.

- المبحث الثاني يعطي لمحة عن بعض الدراسات السابقة التي مست أو شابهت بعض الجوانب من الدراسة الحالية ويتضمن ثلاث مطالب كالآتي:

– المطلب الأول يشتمل على دراسات سابقة باللغة العربية.

– المطلب الثاني يشتمل على دراسات سابقة باللغة الأجنبية.

– المطلب الثالث عبارة عن مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للدراسة: سعر الصرف وأسعار النفط

سعر الصرف والنفط مصطلحان يسيران معا بالنسبة للدول المنتجة والمصدرة للبترول كون النفط الشريان الاقتصادي لها، وتقييد قيمة عملاتها به خاصة للدول أحادية التصدير مثل الجزائر، ليبيا.... ولتوضيح ذلك سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مطلبين كالآتي:

المطلب الأول: مدخل إلى سعر الصرف

للتعرف على سعر الصرف كمصطلح اقتصادي سيتم التطرق قي هذا المطلب إلى كل من أساسياته أنظمته، المناهج المفسرة له، وكيفية تحديديه.

أولا:أساسيات حول سعر الصرف

سعر الصرف هو مصطلح اقتصادي تداوله الباحثون كغيره من المصطلحات حيث حددوا كلا من مفهومه ووظائفه وتصنيفاته، وفي ما يلي سيتم التطرق إلى ذلك بشيء من التفصيل:

1- مفهوم سعر الصرف

تعددت التعاريف بحسب الزوايا المنظور منها لسعر الصرف، وتم وسمه بخصائص معينة وبيان أهميته كالتالي:

1-1- تعريف سعر الصرف

لسعر الصرف عدة تعاريف يذكر منها:

- يعرف سعر الصرف بأنه: "عدد الوحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلتها بوحدة وواحدة من النقد الأجنبي".[1]
- ويعرف أيضا على أنه: "هو النسبة التي على أساسها يتم مبادلة العملة الأجنبية بالعملة الوطنية ويعبر عن ثمن العملة بالنسبة لعملات مختلف الدول الأخرى، كما يربط بين أسعار السلع المحلية وأسعار نظيراتها في الخارج فهو همزة وصل بين الاقتصاد الوطني وباقي الاقتصاديات".[2]
- وهو أيضا: "المعدل الذي يتم على أساسه تبادل عملة دولة ما يبقيه عملات دول العالم".[3]

من خلال التعاريف السابقة يعرف سعر الصرف على أنه: المعدل أو عدد الوحدات من النقد المحلي التي على أساسها مبادلة عملة محلية بعملة أجنبية، أو قياس أسعار السلع المحلية بأسعار نظيراتها في الخارج.

---

[1]- ميسر قاسم غزل، سمير فخري نعمة، **العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص: 15.

[2]- عبد المجيد قدي، نعمان سعيدي، **البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي**، الطبعة الأولى، دار بلقيس، الدار البيضاء، الجزائر، 2011، ص: 120.

[3]- لحلو موسى البخاري، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية - دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي-**، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص: 120.

1-2- خصائص سعر الصرف

لسعر الصرف عدة خصائص أهمها:

1-2-1- التحكيم: ويطلق عليها أيضا مصطلح المراجحة، وذلك يكون عن طريق شراء العملة في السوق التي يكون فيها السعر منخفض والبيع في السوق الذي فيه السعر مرتفع.[1]

1-2-2- المضاربة: تكون المضاربة من أجل تحقيق الربح إما عن طريق المضاربة بالصعود أو المضاربة بالهبوط، وذلك من خلال التنبؤ بتغيرات أسعار الصرف من أسعار العملات المختلفة في المستقبل ويجد المضاربون السوق الآجلة وسيلة لتحقيق عملياتهم.[2]

1-2-3- التغطية: وهي عملية يلجأ إليها المتعاملين في التجارة الخارجية، للحد والتقليل من أخطار الصرف على قيمة عوائدهم بمدفوعاتهم بالعملة الصعبة المتأتية من صفقات التجارة الخارجية.[3]

1-3- أهمية سعر الصرف

يمكن توضيح أهمية سعر الصرف في ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من خلال ثلاثة أسواق وعلى المستويين الكلي والجزئي، وهذه الأسواق هي سوق الأصول، سوق السلع، وسوق عوامل الإنتاج، حيث يربط سعر الصرف بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية حيث يحدد سوق الصرف الحقيقي عدد وحدات السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية ومن ثم فهو أداة لقياس القدرة التنافسية.[4]

2- أنواع سعر الصرف

يصنف سعر الصرف حسب إعتبارات تكسبه صيغا عديدة، ولكل منها مدلولها واستعمالاتها الخاصة ويتضح ذلك من خلال ما يلي:

2-1- سعر الصرف الإسمي: هو الذي يقيس سعر العملة المحلية بدلالة قيم العملات الأخرى أو العكس على نقاط مختلفة عبر الزمن، فهو السعر النسبي لعملتين مختلفتين بعض النظر عما يمثله هذا السعر من قوة شرائية، وبالتالي فهو لا يبين حقيقة العملة، إذ لا يعتبر معيارا ميدانيا يقيس الدرجة التنافسية للدولة في الأسواق الخارجية.[5]

---

[1]- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص: 102.

[2]- زيدان بغداد، **تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية دولية، جامعة وهران، 2013، ص ص: 21-22.

[3]- **نفس المرجع السابق**، ص: 22.

[4]- ميسر قاسم غزل وسمير فخري نعمة، **مرجع سابق**، ص: 16.

[5]- عبد المجيد قدي، نعمان سعيدي، **مرجع سابق**، ص: 120.

2-2- سعر الصرف الحقيقي: هو الذي يحدد عدد وحدات السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية فكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زاد عدد الوحدات من السلع الأجنبية لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي تنخفض قدرة الاقتصاد المحلي على المنافسة والعكس صحيح.[1]

2-3- سعر الصرف الفعلي: وينقسم إلى نوعين:

2-3-1- سعر الصرف الفعلي الاسمي: هو عبارة عن متوسط سعر العملة المحلية بالنسبة لمجموعة من العملات الأجنبية حيث ترجح كل عملة على أساس وزنها وأهميتها في التجارة الخارجية، وبالتالي فهو يعطي فكرة عامة عن قيمة العملة المحلية في الأسواق الدولية باعتبار أن أي تغيير في قيمة العملات التي تتكون منها السلة يؤدي إلى تغيير سعر الصرف الفعلي لقيمة العملة المحلية.[2]

2-3-2- سعر الصرف الفعلي الحقيقي: هو عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على ثنائية البلد تجاه الخارج لابد أن يخضع هذا المعدل إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية أي مع الأخذ في الاعتبار الاختلاف بين معدل التضخم لدولة ما والمتوسط المرجح لمعدلات التضخم الأجنبية.[3]

3- وظائف سعر الصرف

هناك ثلاثة وظائف رئيسية لسعر الصرف هي:[4]

3-1- الوظيفة القياسية: يقصد بها مقارنة أسعار السلع المحلية بأسعار السلع المشابهة في الدول الأخرى بعد معرفة أسعار الصرف المتبادلة.

3-2- الوظيفة التطويرية: تطوير بعض القطاعات الاقتصادية للدولة من خلال منحها أسعار صرف ملائمة عند الاستيراد والتصدير، مثل منح الصناعات الغذائية تلك الأسعار.

3-3- الوظيفة التوزيعية: عند حدوث انخفاض في سعر صرف عملة قيادية فإن الدولة الشريكة لصاحبة تلك العملة سوف تستفيد، وفي حالة ارتفاع سعر الصرف العملة القيادية فإن الدولة سوف تدفع المزيد.

ثانيا: أنظمة سعر الصرف والنظريات المفسرة له

اتخذ سعر الصرف عبر تطوره التاريخي عدة توجهات عرفت بأنظمة سعر الصرف، و قد قام الباحثون بتفسيره فتولد عن ذلك نظريات عدة سيتم التطرق إليها حسب ما يخدم موضوع الدراسة.

---

[1]- عبد المجيد قدي و نعمان سعيدي، **مرجع السابق**، ص ص: 121-122.

[2]- مراد بن باني، **سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة قياسية حالة الجزائر-**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012، ص: 10.

[3]- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص: 106.

[4]- عبد الكريم جابر العيساوي، **التمويل الدولي - مدخل حديث-**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2012، ص: 273.

1- أنظمة سعر الصرف:

هناك تشكلية واسعة من أنظمة الصرف المتاحة، ولكن من خلال التطبيق العملي يمكن حصرها في الآتي:

1-1- النظم الثابتة: في ظل النظم القائمة على تثبيت سعر الصرف تلتزم الدولة بربط عملتها بوزن معين من الذهب[1]، وتكون أسعار الصرف مثبتة إلى:[2]

1-1-1- عملة واحدة: أقطار تثبيت عملاتها إلى عملة دولية رئيسية دون تعديلات إلا في حالات نادرة كالدولار الأمريكي والأورو وغيرها.

1-1-2- سلة من العملات: أقطار تثبت عملاتها إلى سلة من عملات الشركاء التجاريين الرئيسين أو إلى وحدة معيارية من العملات مثل وحدة حقوق السحب الخاصة (SDRS).

1-1-3- ضمن هوامش محددة: أقطار تثبت عملاتها إلى عملة واحدة أو سلة عملات ضمن هوامش معينة للتحرك.

إلا أنه من مساوئ هذا النظام انه يعكس الأوضاع الاقتصادية السيئة لدولة عملة التثبيت إلى العملة المحلية كما أنه يفرض على السلطات النقدية الاحتفاظ باحتياطات كبيرة من العملات الأجنبية للحفاظ على حدود تثبيت العملة مما يشكل عبئا كبيرا على تلك السلطات لإدارة وتجميع تلك الاحتياطات، كما أن ربط الدولة بعملتها يعني أن المستثمرين يبحثون عن الدولة ذات أعلى سعر فائدة مما يعني تقييد الدولة لحرية حركة رؤوس الأموال وتعطيل فعالية السوق في استخدام أنظمة الصرف الثابتة.[3]

1-2- النظم المرنة: في ظل هذا النظام يتم تحديد سعر صرف العملة بحرية عن طرق طلب وعرض العملة في سوق صرف أجنبي وينقسم هذا النظام إلى:[4]

1-2-1 التعويم المدار: يتم تحديد قيمة العملة وفق مؤشرات سوق الصرف الأجنبي، وتقوم السلطات النقدية بالتدخل في السوق الصرف الأجنبي عندما يتطلب الأمر ذلك، بما يعمل على تحسين وضع الميزان التجاري والاحتياطات من الصرف الأجنبي ومثال على ذلك، دولة تتبع هذا النظام هي الجزائر.

---

[1]- عبد المجيد قدي، **مرجع سابق**، ص: 106.

[2]- عبد الحسين جليل، عبد الحسن الغالبي، **سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات النفطية- نظرية و تطبيقات-**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص: 97.

[3]- سهيلة مواكني، **محددات الطلب على احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر- دراسة قياسية للفترة 1990-2011**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2014، ص:70.

[4]- عطاء الله بن طيرش، **أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية- دراسة حالة الجزائر-**، رسالة ماجستير، المركز الجامعي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: تجارة دولية ،غرداية، الجزائر، 2011، ص: 50.

1-2-2- التعويم الحر: يتحدد سعر الصرف وفق قوى السوق أي العرض والطلب من الأجنبي ويكون التدخل الرسمي في سوق الصرف الأجنبي على أساس اضطراري ولا يحدث بشكل متكرر وعادة ما يستهدف مجالا محدودا لمعدل تغير سعر الصرف والحيلولة دون تقلباته المفرطة، وليس تحديد معين له، لذلك فإن الواقع العملي يؤكد أن السلطات النقدية والمالية تتخذ ما تراه مناسبا من الإجراءات للتأثير على سعر الصرف في الاتجاه الذي ترغب فيه تفاديا لحدوث أزمات داخل اقتصادها ومن تلك الإجراءات ما يلي:[1]

- **التعويم النظيف:** في هذه الحالة تترك السلطات النقدية سعر الصرف حرا يتحدد وفق قانون العرض والطلب، وتتدخل سوق الصرف الأجنبي عن طريق بيع وشراء ما تنشئه من أموال موازنة الصرف لغرض حماية سعر الصرف عملتها من التغيرات العارضة أو المؤقتة التي تسببها عمليات المضاربة.

- **التعويم غير النظيف:** يتمثل في تدخل السلطات النقدية في أسواق الصرف الأجنبي عن طريق البيع أو الشراء قصد التأثير على قيمة عملتها لغرض زيادة الطلب على صادراتها أو منع رؤوس الأموال من التسرب نحو الخارج.

وما يعاب على هذا النظام أن قيم العملات وأسعار صرفها أمام بعضها البعض قائمة على أسس هشة بسبب قابليتها للمضاربة والتحكم من قبل دول معينة، وتكمن المشكلة الحقيقية للوضع النقدي الدولي في التذبذب الشديد والانتكاسات التي تتعرض لها اقتصاديات الدول الكبرى، فطالما كانت في حالة استقرار نسبي فإن نظام التعويم سيظل قادر على الصمود وقد ينهار إذا ما تعرضت اقتصاديات الدول الكبرى إلى مشاكل شائكة وعسيرة كتلك التي أدت إلى زوال الأنظمة النقدية السابقة.[2]

2- النظريات المفسرة لسعر الصرف

توجد العديد من المناهج المفسرة لسعر الصرف إلا انه تم انتقاء الأهم منها والمتمثلة فيما يلي:

2-1- منهج المرونات: تم تقديم هذا المنهج بواسطة ألفريد مارشال A. Marshall، أبا ليرنر A.Lerner، وقام بتطويره ماخلوب Makhlup وروبنسون Robinson (1937)، ويقوم هذا المنهج بالتركيز على رصيد الميزان التجاري على اعتبار أن رصيد ميزان المدفوعات ما هو إلا ناتج الفرق بين الصادرات والواردات عند أنصار هذا المنهج، ومن ثم فإن أية تغيرات يحدث في معدل الصرف سوف تمارس تأثير

[1]- شقيري نوري موسى وآخرون، **التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2012، ص ص: 165-166.

[2]- عمار جعفري، **إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية - دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة (1990-2010)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2013، ص: 40.

على الأسعار النسبية لكل من الصادرات والواردات لما يؤدي غلى تحسن وضع الميزان التجاري في ظل فروض وشروط أساسية.[1]

2-1-2- فروض منهج المرونات: يقوم منهج المرونات على عدد من الفروض يمكن إيجازها فيما يلي:[2]

- يشكل توازن الميزان التجاري نقطة البداية في تحليل منهج المرونات، أي أن قيمة الصادرات تتكافأ مع قيمة الواردات وبالتالي يصبح رصيده مساويا للصفر.

- لانهاية مرونات عرض الصادرات والواردات، وبالتالي تكون أسعار السلع القابلة للإنجاز دوليا (صادرات، واردات) ثابتة، وكذلك أسعار السلع المنافسة.

- توافر شرط التوازن المستقر لسوق الصرف الأجنبي، بمعنى وجود قوى تصحيحية ذاتية تتكفل بتصحيح الإختلالات الممكن حدوثها فيه، باعتبار أن سعر الصرف التوازني يناظر حالة التوازن الاقتصادي المستقل في الميزان التجاري وذلك راجع لطبيعة العلاقة العكسية بين سعر الصرف والكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي، والعلاقة الطردية بين سعر الصرف و الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي.

- سيادة حالة التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج، وهو فرض يتكفل بإلغاء تغيرات الدخول كإحدى القوى التصحيحية لميزان المدفوعات ومن هنا يصبح في الإمكان افتراض حالة ثبات الدخول.

- افتراض عدم وجود ردود أفعال للدول الأخرى تؤدي إلى تحييد آثار إحداث تغير في معدل الصرف.

- إعطاء المرونات السعرية لكل من عرض وطلب الصادرات والواردات مكانة مميزة في التحليل الاقتصادي لمنهج المرونات، بحيث يتوقف عليها مقدار التحسن في الميزان التجاري الناشئ عن تغير سعر الصرف.

2-1-3- شروط نجاح منهج المرونات: إن نجاح منهج المرونات أو ما يعرف بتطبيق سياسة تخفيض قيمة العملة[3] يتوقف على المرونات الأربعة التالية بالإضافة إلى شرط مارشال ليرنر:

- **مرونة الطلب الخارجي على الصادرات:**[4] إن تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية، من شأنه أن يعمل على خفض أسعار السلع الموجهة للتصدير (مقومة بالعملة الأجنبية) ومنه زيادة الطلب الخارجي على

---

[1]- الوكيل نشأت، **التوازن النقدي ومعدل الصرف، دراسة تحليلية مقارنة لسوق االنقود وسعر الصرف**، الطبعة الأولى، شركة ناس للطباعة، القاهرة، مصر، 2006، ص ص: 2- 3.

[2]- سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 1994، ص ص: 138-139.

[3]- (*) **سياسة تخفيض قيمة العملة**: هو اجراء رسمي تقوم به السلطات النقدية لإعادة النظر في تحديد سعر صرف العملة المحلية، و العودة به إلى المستوى التوازني الحقيقي مع باقي العملات خاصة القوية منها، قصد التحكم في الصعوبات التجارية للبلد من خلال تحفيز الصادرات و الضغط على الواردات و كذا إيقاف خروج رؤوس الأموال إلى الخارج.

[4]- عبد المجيد قدي، نعمان سعيدي، **مرجع سابق**، ص: 184.

الصادرات، فترتفع حصيلة الصادرات بالعملة المحلية، إلا أن ذلك يتوقف على درجة مرونة الطلب الخارجي على الصادرات:

الحالة الأولى: إذا كانت المرونة منعدمة (مساوية للصفر) فهذا يعني أن أثر التخفيض على قيمة الصادرات يكون أقل ما يمكن، بحيث المتحصلات من العملة الأجنبية لن تزيد حتى ولو بلغت مرونة العرض الداخلي للصادرات ما لانهاية.

الحالة الثانية: إذا كانت مرونة الطلب الخارجي على الصادرات غير منعدمة ففي هذه الحالة نجاح عملية التخفيض مرهونة بنسبة تغير الأسعار نسبية التخفيض.

الحالة الثالثة: إذا كانت مرونة الطلب الخارجي على الصادرات مساوية للواحد يعني أن الطلب متكافئ المرونة (أي يزداد الطلب الخارجي على الصادرات بنفس نسبة تخفيض قيمة العملة)، ومنه فإن حصيلة العملات الأجنبية من عملية التصدير تبقى ثابتة.

الحالة الرابعة: أما وإن كانت مرونة الطلب الخارجي تؤول إلى ما لانهاية، فإن الأثر الذي يحدثه التخفيض على حصيلة الصادرات وبالتالي علاج ميزان المدفوعات يكون أكبر ما يمكن.

- **مرونة العرض الداخلي للصادرات:** وتوجد حالتين هما:[1]

الحالة الأولى: في حالة انعدام مرونة العرض الداخلي للصادرات لن يتغير حجم الصادرات ولا سعرها بدلالة العملة الأجنبية حتى وإن تميزت مرونة الطلب الخارجي على الصادرات بمرونة لانهائية.

الحالة الثانية: المرونة مساوية لما لانهاية، ينخفض في هذه الحالة السعر بالنسبة للمستوردين بنفس المعدل الذي تنخفض به قيمة العملة المحلية في حالة أن السعر المحلي للصادرات يبقى ثابتا، والسبب في ذلك كون أن مرونة العرض الكبيرة تعني استجابة العرض عند السعر الأجنبي المنخفض، على العموم فإن السعر المحلي يتجه نحو الارتفاع باتجاه المرونة نحو الصفر وينخفض باتجاهها نحو ما لانهاية، ويلاحظ أن أثر التخفيض على زيادة الصادرات يكون فعالا عندما تؤول كل من مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات ومرونة العرض الداخلي للصادرات إلى ما لانهاية.

- **مرونة الطلب الداخلي على الواردات:**وتوجد حالتين هما:[2]

الحالة الأولى: انعدام مرونة الطلب الداخلي على الواردات في هذه الحالة يؤدي تخفيض قيمة العملة المحلية إلى زيادة في قيمة الواردات باعتبار أن سعرها الخارجي يبقى ثابتا وحجمها لن يتغير، بينما يزيد سعرها المحلي وبالتالي قيمتها الإجمالية بالمقدار (النسبة) الذي انخفض به قيمة العملة المحلية.

[1]- عبد المجيد قدي، نعمان سعيدي، **مرجع سابق**، ص: 185.
[2]- **نفس المرجع السابق**، ص: 185.

الحالة الثانية: مرونة الطلب الداخلي على الواردات تؤول إلى ما لانهاية وهي الحالة المثلى بحيث أن قيمة الواردات تتجه إلى الصفر، بفعل أن الكمية المطلوبة من الواردات تتناقص بنسبة اكبر من نسبة الارتفاع في أسعار الواردات مما يؤدي إلى انخفاض محسوس في القيمة الإجمالية للواردات بدلالة العملة الأجنبية.

- **مرونة العرض الأجنبي للواردات:** ولها حالتين كالآتي:[1]

الحالة الأولى: انعدام مرونة العرض الأجنبي للواردات، إن تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية في ظل عرض أجنبي عديم المرونة فإن انخفاض الطلب الداخلي يؤدي إلى انخفاض السعر الخارجي للواردات بالمقدار الذي انخفضت به القيمة الخارجية للعملة المحلية.

الحالة الثانية: مرونة العرض الأجنبي للواردات تؤول إلى م لانهاية في هذه الحالة يبقى سعر الواردات مقوما بدلالة العملة الأجنبية دون تغيير.

مما تقدم يتضح جليا أن فعالية التخفيض بالنظر إلى التأثير الذي تمارسه في الضغط على الواردات تلتمس في حالة ما إذا كانت مرونة الطلب الداخلي للواردات ومرونة العرض الخارجي للواردات مساويا ما لانهاية.

- **شرط مارشال ليرنر**

يقتضي شرط مارشال ليرنر بأن تكون مجموع مرونة الطلب غلى الصادرات و مرونة الطلب غلى الواردات أكبر من الواحد الصحيح، وبالنسبة له فالتخفيض حتى وإن تحققت شروطه لا يؤدي بالضرورة إلى التحسن الفوري في وضعية ميزان المدفوعات، حيث يكون هناك تدهور في وضعيته أولا وبعد ذلك يبدأ في التحسن على صيغة الحرف اللاتيني **J**، ففي المدى القصير يبقى حجم الصادرات والواردات ثابتا بالنظر إلى بنية الجهاز الإنتاجي وعادات الاستهلاك والعقود المبرمة قبل تغير أسعار الصرف، إذ تتسم تغيرات الأسعار بالبطء مما يؤثر على حركة الصادرات والواردات ليتبعها في مرحلة موالية اتجاه الكميات نحو الارتفاع لكي تغطي أثر السعر، مع الإشارة إلى أن التخفيض من شأنه رفع أعباء المديونية الخارجية بالعملات الأجنبية.[2]

2-2- نظرية تعادل القوة الشرائية

يرجع الفضل في صياغة هذه النظرية إلى المحاولات التي قام بها جوستاف كاسل Gustav Cassel (1916)، وحسب ما جاء به في هذه النظرية، فإن القيمة الخارجية لعملة دولة معينة تتوقف على القدرة الشرائية لتلك العملة في السوق المحلية بالنسبة لقدرتها في الأسواق الخارجية، أي العلاقة القائمة بين الأسعار السائدة في الدولة بالنسبة للأسعار السائدة في دولة أخرى، ويعني ذلك أن سعر الصرف التوازني

[1]- عبد المجيد قدي، نعمان سعيدي، **مرجع السابق**، ص: 186.

[2]- سمية موري، **آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية دولية ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010، ص ص: 41-42.

بين عملتين إثنتين عبر الزمن يبقى في مستوى يسمح بتساوي القوى الشرائية في الدولتين،[1] وتعتمد هذه النظرية على صيغتين مختلفتين هما:[2]

2-2-1- الصيغة المطلقة: تفيد هذه الصيغة أن سعر الصرف التعادل لعملتين مختلفتين يساوي العلاقة بين مستويات الأسعار، بمعنى أن القوة الشرائية لعملة ما مماثلة لقوتها الشرائية في بلد آخر ويعبر عنها بالعلاقة البسيطة الآتية:

سعر الصرف = مستوى الأسعار المحلية / مستوى الأسعار الأجنبية.

2-2-2- الصيغة النسبية: تم اشتقاق هذه الصيغة انطلاقا من الصيغة المطلقة إذ لا يفترض في سعر الصرف تساوي الأرقام القياسية للأسعار في أي وقت، بل يمكن لها أن تتغير نسبيا في نفس الفترة، آخذة بعين الاعتبار معدلات التضخم التي لها تأثير مباشر على سعر الصرف بحيث أن ارتفاع معدلات التضخم يعني انخفاض الطلب على منتجات الدولة المعنية، وبالمقابل ازدياد الطلب على منتجات دول أخرى تكون معدلات التضخم فيها أقل نسبة، وهذا يعني ارتفاع الطلب على عملات هذه الدول، وبالتالي انخفاض سعر صرف العملة المحلية(تسمية اليقين)، وفي هذه الحالة يكون سعر الصرف التوازني الجديد على الشكل التالي:

سعر الصرف التوازني الجديد = نسبة التغير سعر الصرف× سعر الصرف القديم.

علما أن: نسبة تغيير سعر الصرف تساوي: نسبة التضخم المحلي – نسبة التضخم الأجنبي.

كما يمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية:

$$X_{t0}/X_{t1} = \frac{\frac{Pd_{t1}}{P_{et1}}}{\frac{Pd_{t0}}{P_{et0}}}$$

[1]- محمد أمين بربري، **سياسة التحرير التدريجي للدينار وانعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2003**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2005، ص: 45.

[2]- عبد المجيد قدي، نعمان سعيدي، **مرجع سابق**، ص: 167-168.

بحيث:

x_{t0}: ثمن العملة الأجنبية معبرا عنه بالعملة المحلية في الفترة t_0.

x_{t1}: ثمن العملة الأجنبية معبرا عنه بالعملة المحلية في الفترة t_1.

p_{et0}: الأسعار الأجنبية في الفترة t_0.

p_{et1}: الأسعار الأجنبية في الفترة t_1.

pd_{t0}: الأسعار المحلية في الفترة t_0.

pd_{t1}: الأسعار المحلية في الفترة t_1.

تنطلق هذه الصيغة من مبدأ أن البلدان صاحبة معدلات التضخم عالية، مقارنة بالدول المتعاملة معها تقبل بتدهور قيمة عملتها مقابل عملات هذه الدول مما يؤثر على مبادلتها التجارية.

2-2-3- حدود نظرية تعادل القوة الشرائية: وجهت لهذه النظرية انتقادات يمكن إنجازها في النقاط التالية:[1]

- تفترض وجود حرية في المبادلات والواقع عكس ذلك، حيث أن الرسوم الجمركية ونظام الحصص والرقابة على الصرف يؤثر على هذه الحرية بوضوح.

- تستعمل هذه النظرية بعض المؤشرات، ويكمن الإشكال في ذلك هو صعوبة اختيار مؤشرات الأسعار الداخلية والخارجية.

- تستثني هذه النظرية حركة رؤوس الأموال لغرض المضاربة، في حين أن سعر الصرف يمكنه التأثر بذلك.

- صعوبة تحديد أرقام قياسية للأسعار بصفة دقيقة، باعتبار أنها تأخذ بعين الاعتبار منتجات لا علاقة لها بالتجارة الخارجية.

- صعوبة اختيار فترة الأساس لتحديد الأرقام القياسية للأسعار.

- تهمل هذه النظرية العوامل الأخرى المؤثرة على تحديد سعر الصرف مثل مستوى الدخل وسعر الفائدة وأثر المضاربة.

- لا تهتم النظرية بتأثير تغيرات أذواق المستهلكين وظهور السلع البديلة على مستويات الأسعار المحلية أو الطلب على السلع المستوردة، ومن ثم تأثيرها على حساب سعر الصرف.

[1]- محمد أمين بربري، **مرجع سابق**، ص ص: 46-47.

– هناك مشكل في تمييز المتغير التابع من المتغير المستقل، ذلك أن النظرية تفترض أن مستوى الأسعار هو المتغير المستقل وأن سعر الصرف هو المتغير التابع إلا أنه يمكن أن يلاحظ أن التغيرات في أسعار الصرف تؤدي إلى إحداث تغيرات في مستوى الأسعار.

– إن مؤشر الانحرافات بين مستويات التضخم يتطلب استعمال مؤشرات عامة ومتشابهة لكل الدول، وهذا الذي لم يتحقق لحد الآن.

رغم هذه الانتقادات، فإن نظرية تعادل القوة الشرائية أبرزت جانب مهم من محددات أسعار الصرف، من خلال إظهار العلاقة في الواقع العملي بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، خاصة في المدى الطويل.

ثالثا: تحديد أسعار الصرف

تقوم أي دولة بتحديد سعر صرف لعملتها وفق طرق معينة، و هناك عوامل تؤثر فيه وتتحكم في تغيره من خلال الضغوط التي تفرضها عليه ويتضح ذلك من خلال الآتي:

1- كيفية تحديد أسعار الصرف: تقوم السلطات النقدية في معظم البلدان بطرح أسعار صرف عملاتها مع عدة عملات أجنبية أخرى، بناءا على الحساب التقاطعي بين السعر الذي حددته هذه السلطات لعملتها مع عملة التدخل الرئيسية وأسعار السوق الجارية لعملة التدخل الرئيسية مع باقي العملات الدولية تلجأ أيضا إلى إحكام نظام الرقابة على عملية الصرف ذاتها لحماية عملتها الوطنية من أثر الضغوط المالية والاقتصادية التي تواجه البلد، لكن عملية تثبيت سعر العملة الوطنية هذه تتخذ أشكالا تختلف على وجه الخصوص باختلاف الطريقة التي يتم من خلالها تحديد السعر المذكور[1].وهنا يتم التمييز بين ثلاثة حالات:[2]

1-1- الحالة الأولى: وهي حالة العمليات التي يتم تحديد سعر صرفها عن طريق الارتباط المباشر بعملة التدخل؛ فهذه العملات تظل أسعارها ثابتة عبر الزمن تجاه العملة المرتبطة بها مادامت السلطات النقدية للبلد المعني لم تحدث أي تغيير في سعر الارتباط المركزي للعملة.

1-2- الحالة الثانية: وهي حالة التعويم الحر دون أي ارتباط ويتم هنا تحديد سعر صرف عملة البلد في سوق صرف حرة باستمرار. فليس هناك سعر صرف ثابت بين هذه العملة وعملة التدخل أو أي عملة من العملات، وإنما يتغير السعر في سوق الصرف يوميا حسب تقلبات العرض والطلب، تتأثر هذه التقلبات بدورها بالتوقعات والحاجيات المختلفة للمتعاملين في السوق من جهة، وبالمؤشرات الاقتصادية والنقدية للبلد

[1]- هجيرة عبد الجليل، **أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري -دراسة حالة الجزائر-**، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية دولية، مدرسة الدكتوراه: التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2012، ص ص: 35-36.

[2]- محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2000، ص ص: 109-110.

من جهة أخرى، وقد تتدخل السلطات النقدية أحيانا وعند الضرورة، للحيلولة دون المبالغة في المضاربات والحفاظ على النظام في المعاملات المصرفية داخل السوق.

1-3- الحالة الثالثة: هي الارتباط بسلة من العملات، وهنا إما أن تربط الدولة عملتها بحقوق السحب الخاصة، التي هي عبارة عن سلة يصدرها صندوق النقد الدولي من خمس عملات لكل منها وزن معين ويشار هنا إلى أن سعر الارتباط ودقة الهوامش تختلف حسب الأقطار، أو تربط هذه الدول عملتها سلة من العملات على شكل سلة حقوق السحب الخاصة، تعكس أوزانها نسب التوزيع الجغرافي لتجارتها الخارجية كما تعتمد الدول أيضا عملة تدخل (غالبا الدولار الأمريكي) يتم بها إرساء القيمة المحددة يوميا في سوق الصرف للعملة الوطنية.[1]

2- العوامل المؤثرة في أسعار الصرف

هناك عدة عوامل تؤثر في سعر الصرف وعمليتي العرض والطلب عليه، يذكر منها:[2]

2-1- مستويات الأسعار النسبية: حسب نظرية تعادل القوة الشرائية عندما ترتفع أسعار السلع المحلية ينخفض الطلب عليها ويتجه سعر العملة الوطنية نحو الانخفاض بحيث الاستمرار في بيع السلع المحلية بطريقة جيدة، والعكس صحيح.

2-2- تفضيل السلع الأجنبية على السلع المحلية: زيادة الطلب على صادرات دولة ما يتسبب في ارتفاع عملتها على المدى الطويل وزيادة الطلب على الواردات يتسبب في انخفاض قيمة العملة الوطنية.

2-3- الإنتاجية: في حال كانت الدولة أكثر إنتاجية من غيرها من الدول يمكن أن تنخفض أسعار السلع المحلية بالنسبة لأسعار السلع الأجنبية وتظل تحقق أرباحا، والنتيجة هي زيادة الطلب على السلع المحلية وميل قيمة العملة المحلية إلى الارتفاع.

- بالإضافة إلى:[3]

2-4- معدل التضخم: يؤدي ارتفاع معدل التضخم في الاقتصاديات الوطنية إلى انخفاض من قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى.

2-5- الديون الخارجية: تعد المديونية الخارجية واحد من الأعباء التي تثقل كاهل الاقتصاد الوطني وقد تلجأ بعض الدول إلى جدولة ديونها مع الدائنين مقابل فوائد عالية، الأمر الذي يجعل هذه الدول تسدد الفوائد لا الأقساط الأصلية وهذا يعني اختلال العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى.

---

[1]- محمود حميدات، **مرجع سابق**،ص ص: 110-111.
[2]- عبد المجيد قدي، **مرجع سابق**، ص ص: 136-137.
[3]- محمود حميدات، **مرجع سابق**، ص: 111.

2-6- أسعار الفائدة: تؤثر أسعار الفائدة في أسعار الصرف بشكل غير مباشر، فانخفاض أسعار الفائدة مع توفر الفرص الاستثمارية، يؤدي إلى زيادة الطلب على رؤوس الأموال بهدف الاستمرار، مما ينشط الاقتصاد الوطني ويؤدي إلى تحسين قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى، وفي حال ارتفاع أسعار الفائدة يضعف التوجه للاقتراض ممن قبل المستثمرين وينتج عن ذلك انخفاض النمو الاقتصادي وينعكس ذلك على قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى.

2-7- التدخلات الحكومية في أسعار الصرف: ويمكن أن يكون التدخل الحكومي عدة طرق هي:[1]

- فرض قيود على التحويل الخارجي.
- فرض القيود على التجارة الخارجية.
- بيع وشراء الأوراق المالية في أسواق الصرف الأجنبية.
- التأثير في مجموعة واسعة من العوامل مثل أسعار الفائدة، التضخم، مستويات الدخل والضرائب.

مع بروز الانفتاح التجاري وقيام التجارة الدولية وغياب عملة موحدة مشتركة تتمتع بقوة إبراء قانونية وتحظى بالقبول العام الدولي، استوجب الأمر وجود ثمن لعملة كل دولة مقومة بغيرها من العملات أو وجود نسب تبادل بينها و ذلك للقدرة على الوفاء بالالتزامات الناتجة عن تبادل السلع و الخدمات، أطلق على هذا الثمن سعر الصرف، ولتحديد هذا الأخير يجب إتباع أنظمة صرف وسياسات تخضع لتفاعل قوى العرض والطلب في السوق أو بتدخل السلطات النقدية ولتفسيره صاغ الباحثون العديد من النظريات التي تفسر علاقته بالمتغيرات الاقتصادية الأخرى يجب الأخذ بما جاءت به.

المطلب الثاني: الإطار النظري لأسعار النفط

لفهم أسعار النفط نظريا سيتم التطرق في هذا المطلب إلى كل من أساسيات حول أسعار النفط، محددات تسعيره في الأسواق العالمية، والأزمات النفطية للفترة 2008-2017.

أولا: أساسيات حول أسعار النفط

يعد النفط باعتباره مادة أولية سلعة كغيره من السلع التي يتم تداولها في الأسواق الدولية، ويتم تسعيرها وفق أساليب مختلفة نظرا للتطورات التي طرأت عليه عبر الزمن وبرز من خلال ذلك عدة أنواع لسعر النفط ولتوضيح ذلك سيتم التطرق إلى:

1- تعريف سعر النفط

لسعر النفط العديد من التعاريف يذكر منها:

[1]- أحمد يسري عبد الرحمان، إيمان محب زكي، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص: 267.

"سعر النفط يعني قيمة المادة أو السلعة النفطية معبرا عنها بالنقود، حيث أن مقدار ومستوى أسعار النفط يخضع ويتأثر بصورة متباينة لقوى العوامل الاقتصادية والسياسية أو طبيعة السوق السائدة سواء في عرضه أو في طلبه أو الاثنين".[1]

" سعر النفط الحقيقي أو ما يسمى سعر النفط بالدولار ثابت القيمة، والذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية معينة بعد استبعاد ما طرأ عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي أو التغير في معدل تبادل الدولار الذي يتخذ أساسا لتسعير النفط مع العملات الرئيسية الأخرى".[2]

من خلال ما سبق يمكن القول أن:

سعر النفط هو قيمة المادة أو السلعة النفطية معبرا عنها بالنقود التي عادة ما تكون بالدولار ثابت القيمة، ويتم تحديده وفق عوامل محددة وخلال فترة زمنية معينة.

2- التطور التاريخي لأسعار النفط

تتأثر أسعار النفط بالعديد من العوامل الاقتصادية كعاملي العرض والطلب، وغير اقتصادية كالعوامل الجيوسياسية الحروب مثلا، ويمكن اختصار تطور أسعار النفط في المراحل الآتية:

2-1- الفترة (1861 - 1883): تعتبر هذه المرحلة بداية اكتشاف النفط كمصدر أساسي للطاقة، فارتفع الطلب عليه مقابل قلة الآبار المكتشفة منه وبهذا ارتفع سعره ليصل سنة 1864 إلى حدود 8.06 دولار وهو ما يعادل حسب أرقام 2014 أكثر من 120 دولار وهو أعلى سعر وصل إليه البرميل، وهذا راجع دائما لكون النفط مصدر طاقة جديد له العديد من المزايا مقارنة بالفحم الحجري الذي كان يعتبر أهم مصدر في تلك الفترة، أي أن الطلب الكبير على هذه المادة مقارنة لقلة المعروض منها هو ما ساهم في هذا الارتفاع في سعر البرميل.[3]

2-2- الفترة (1883- 1972): شهدت هذه الفترة استقرارا نسبيا في أسعار النفط حيث وجد نوعا من التوازن بين الطلب المتنامي وتوسع الاكتشافات الحديثة لهذه المادة في مناطق متفرقة من العالم، فتراوحت أسعار البرميل بين 0.55 و 2 دولار، وهذا رغم مختلف الأحداث التي وقعت فيها وأهمها الحربين العالميتين الأولى (1914-1918) والثانية (1939-1935) وكذا أزمة الكساد الكبير والتي لوحظ عندها إنخفاض بسيط في الأسعار.[4]

---

[1]- حمزة بن الزين ووليد قرونقة، **أثر تطور أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر خلال فترة 2000- 2015**، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد الثالث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016، ص: 87.

[2]- حسن عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص: 240.

[3]- فاطمة فوقة وكلثوم مرقوم، **تقلبات أسعار النفط -أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري-**، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد الثالث، السداسي الثاني، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2016، ص: 22.

[4]- **نفس المرجع السابق**، ص: 22.

2-3- الفترة (1972-1980): شهدت هذه الفترة تطورات هامة تمثلت في ظهور بوادر اختلال ما هو معروض من النفط في الأسواق العالمية، وما هو مطلوب من قبل مستهلكيه، فأدى هذا التطور إلى أزمة بترولية عالمية حادة حيث ارتفعت أسعار النفط الخام من3,1 دولار للبرميل إلى أكثر من 10 دولار للبرميل سنة 1974، ثم عادت وارتفعت الأسعار وبشكل مفاجئ سنة 1979 ثلاثة مرات إثر الحرب العراقية الإيرانية (حرب الخليج الأولى) لتصل إلى مستوى 36 دولار للبرميل الواحد عام 1980 مما أدى إلى انفجار أزمة بترولية ثانية.[1]

2-4- الفترة (1980-1990): مع وصول سعر الدولار لـ 36 دولار للبرميل الواحد، فقد حافظت الأسعار على حاجز30 دولار للبرميل حتى 1982، إلى أن انخفضت الأسعار بشكل مفاجئ سنة 1986 لتصل إلى 13 دولار للبرميل نتيجة للإستراتيجية التي اتبعتها الدول المستهلكة للبترول التي قامت بخفض اعتمادها على بترول دول الأوبك والاحتفاظ بمخزون إستراتيجي يمكن استخدامه عند ارتفاع الأسعار، ومع التزام الدول الأعضاء في أوبك بالحصص المخصصة لها عاد السعر ليستقر حول 17 دولار للبرميل سنة 1987، وذلك بعد إقرار سعر 18 دولار كسعر رسمي إلا أنه عاد للانخفاض عام 1988و نتيجة لضعف الطلب العالمي ووفرة المخزون النفط للدول المستهلكة ومع بداية 1989 بدأت الأسعار في الارتفاع مما أدى إلى استقرار الأسواق.[2]

2-5- الفترة (1990-2014): بعد انهيار الثمانيات ورغم الحرب العراقية الإيرانية وغزو العراق للكويت إلا أن الأسعار بقي في مستويات منخفضة رغم مكانة هذه الدول في سوق النفط، وانطلاقا من سنة 2001 شهدت الأسعار ارتفاعا مستمرا حيث انتقلت من 24.4 دولار سنة 2001 إلى 115.22 دولار سنة 2013 أي بارتفاع قارب 372% في ظرف 13 سنة وهذا راجع لعدة أسباب أهمها العوامل السياسية كأعمال العنف في العديد من الدول المنتجة للنفط، بالإضافة إلى استمرار نمو الاقتصاد العالمي رغم مروره بأزمة الرهن العقاري، وارتفاع معدلات النمو في العديد من الدول المستوردة مما دفع بالطلب العالمي للارتفاع وبالتالي ارتفاع الأسعار.[3]

2-6- الفترة (2014- يومنا هذا): شهدت أسعار النفط في منتصف 2014 انخفاضا حادا مستمر إلى أن وصل إلى مستويات قياسية ببلوغه 30 دولار نهاية 2015 وبداية 2016 مع ظهور بوادر استقرار النفط عند

---

[1]- إبراهيم بلقلة، **سياسة الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط- الإشارة إلى حالة الجزائر-**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2015، ص: 32.

[2]- إبراهيم بلقلة، **مرجع سابق**،ص: 33.

[3]- فاطمة فوقة، كلثوم مرقوم، **مرجع سابق**، ص: 22.

هذه المستويات المنخفضة نسبيا، وإجمالا فقد سعر البرميل منذ جويلية 2014 حوالي 74% من قيمته، فقد كان سعره في البداية 105.6 دولار ليصل في جانفي 2016 إلى 26.5 دولار، وهو ما أوقع الدول المنتجة للنفط وخاصة المعتمدة على عوائده كأساس لتمويل موازنتها في وضعية صعبة.[1]

3- أنواع سعر النفط

توجد أنواع عديدة من أسعار النفط، يذكر منها:

3-1- السعر المعلن: يقصد بها أسعار النفط المعلنة رسميا من قبل الشركات النفطية في السوق النفطية وظهر هذا السعر لأول مرة عام 1880 في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة ستاندر أويل والتي تحتكر شراء النفط من منتجيه المتعددين في السوق الأمريكية.[2]

3-2- السعر المتحقق: أو ما يعرف بالسعر النفطي ويعبر عن السعر الفعلي في السوق الآنية للنفط وهو يؤثر في تحديد مستوياتها عوامل كثيرة منها: أنماط الاستهلاك، طبيعة المنافسة، المحتوى الكبريتي للنفط وكثافته النوعية، وتشمل هذه الأسعار عمليات النفط الخام التي تبيعها الشركات النفطية الكبرى، أو الشركات المستقلة أو حتى الكميات التي تكون من حصة الأقطار المنتجة للنفط، علما بأن هذه الأسعار هي أقل دائما من الأسعار المعلنة.[3]

3-3- السعر الفوري: ظهر هذا السعر مع وجود السوق الحرة أو التنافسية، ويمكن تعريفه على أنه سعر الوحدة البترولية المتبادلة فوريا في السوق البترولية.[4]

3-4- أسعار الإشارة: تكون في مستوى وسط بين الأسعار المعلنة والأسعار المتحققة، وطبقت لأول مرة من قبل القطر الجزائري، بعد الاتفاق الذي عقده مع فرنسا في يوم 28 يوليو 1965 وحددت أسعار الإشارة بموجب هذا الاتفاق بالشكل الذي لا يجب أن تحتسب مبيعات النفط الخام من خلاله بأقل من هذه الأسعار كما طبقتها فنزويلا حينما اتفقت مع الشركات النفطية العاملة في أراضيها على احتساب العوائد الحكومية وفق هذه الأسعار اعتبارا من يوم 1 يناير 1967 وليس على أساس الأسعار المتحققة التي كانت سائدة بين الطرفين سابقا.[5]

---

[1]- فاطمة فوقة، كلثوم مرقوم، **مرجع سابق**، ص ص: 22- 23.

[2]- حمزة بن الزين، وليد قرونقة، **مرجع سابق**، ص: 87.

[3]- مصطفى جاب الله، **تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات - حالة الجزائر-**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد التاسع، 2016، ص: 04.

[4]- حمزة بن الزين ووليد قرونقة، **مرجع سابق**، ص: 87.

[5]- جاب الله مصطفى، **مرجع سابق**، ص: 04.

3-5- أسعار الكلفة الضريبية:[1] تتمثل هذه الأسعار في واقع الأمر، الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية الكبرى من أجل الحصول على البرميل الخام من النفط المنتج بموجب الاتفاقيات (الامتيازات) التي عقدتها مع حكومة الأقطار المنتجة للنفط المعنية أو في نفس الوقت تعتبر هذه الأسعار القاعدة التي ترتكز عليها الأسعار المتحققة في السوق النفطية، إذ أن بيع النفط بأقل من هذه الأسعار يعني الخسارة بطبيعة الحال.

سعر الكلفة الضريبية: كلفة الإنتاج + عائد الحكومة.

حيث أن عائد الحكومة = الريع + الضريبة.

ثانيا: محددات تسعير النفط في الأسواق العالمية

إن لكل سلعة ما طلب وعرض سوقي يحددان ما مدى أهمية هذه السلعة في فترة زمنية محددة وكذلك الأمر بالنسبة للنفط داخل الأسواق النفطية.

1-الطلب على النفط: الطلب هو عبارة عن الحاجة الإنسانية للفرد اتجاه سلعة أو سلع معينة وبسعر معلوم وخلال فترة زمنية محدودة، أما الطلب على النفط فيقصد به مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبيها الكمي والنوعي على السلعة البترولية عند سعر معين وخلال فترة زمنية محدودة.[2]

ويتحدد الطلب على النفط تحت تأثير العديد من العوامل المختلفة تتمثل أهمها في:[3]

1-1- النمو الاقتصادي العالمي: إن التقدم الاقتصادي مرتبط أساسا باستعمال الطاقة التي تعد مؤشرا على مستوى التنمية والنمو الاقتصادي في مختلف دول العالم، فارتفاع معدلات النمو الإقتصادي يؤدي حتما إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط وبالتالي ارتفاع الأسعار والعكس صحيح.

1-2- الاستقرار السياسي العالمي: يلعب العامل السياسي دور مهما في التأثير على الطلب البترولي والذي تكون آثاره واضحة على تغيرات الأسعار فالاضطرابات السياسية تكون السبب الرئيسي أحيانا في تقلص الإمدادات النفطية مما يدفع بالدول المستهلكة للشارع للحصول على كميات معينة بأي سعر نحو فائض من النقص في الإمدادات وتلجأ الدول الأكثر استهلاكا وفي مقدمتها أمريكا لتخزين كميات هائلة تكفيها لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر لمواجهة العجز المتوقع.

1-3- المناخ: ومثال على ذلك زيادة استهلاك الطاقة في فصل الشتاء لتدفئة البيوت، المصانع وغيرها وفي العادة يزداد الطلب على النفط في فصل الشتاء بمقدار 25 برميل في اليوم.

---

[1]- جاب الله مصطفى، **مرجع سابق**، ص: 04.

[2]- حمزة طول، **تقلبات أسعار البترول وأثرها على النمو الاقتصادي الجزائري- دراسة قياسية تحليلية-**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد قياسي بنكي ومالي، ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2016، ص:30.

[3]- سمية موري،**مرجع سابق**، ص ص:93-94.

1-4- النمو السكاني: كلما كان عدد السكان كبيرا ومتزايد فإن ذلك يؤدي إلى توسع ونمو الطلب على النفط أو الطاقة.

1-5- أسعار السلع البديلة: حيث يمكن للسلع البديلة للنفط وبأسعارها المنافسة من حلول محل السلعة البترولية مما يؤدي إلى تخفيض وتراجع الطلب على النفط (الفحم الحجري، الغاز الطبيعي، الطاقة الشمسية الطاقة الذرية، .....)

2- العرض النفطي: وهو حجم المادة البترولية التي يستطيع منتجو البترول تقديمها إلى السوق البترولية عند ظروف معينة وبسعر محدد وفي فترة زمنية محددة.[1]

إن العرض النفطي ذو علاقة عكسية مع أسعار النفط، تؤثر فيه مجموعة من العوامل فيها:[2]

2-1- الطلب البترولي: الطلب هو من يخلق العرض فعندما يلاحظ منتجوا النفط أن هناك زيادة في الطلب عليه سيتجهون لا محالة إلى زيادة عرضهم في السوق، أما إذا لاحظوا العكس فسيعملون على تقليص عرضهم، ومن هنا تتحدد الأسعار.

2-2- السياسة البترولية أو سياسة الإنتاج: وتتمثل في مجموعة الإجراءات التي تتخذها جهة أو جهات معينة في كيفية استغلال النفط من خلال التحكم في هذا الأخير بصورة عامة وفي عرضه بصورة خاصة فتخفيض أو توقيف إنتاج النفط يعتبر سلاحا اقتصاديا وسياسيا هاما أتخذ على عدة أشكال في السوق البترولية ومثال على ذلك ما قامت به الدول العربية خلال حربي 1967، 1973 عندما استعملت نفطها كسلاح من الدول الاستعمارية المعادية وكان له تأثير على العرض البترولي العالمي.

2-3- سعر النفط: من المعروف في سوق أن العلاقة عكسية بين العرض والسعر، فعند زيادة أسعار النفط تسعى الدول المنتجة للنفط لزيادة إنتاجها المصدر وهذا للحصول على مداخيل إضافية بتغطية حاجياتها الاقتصادية خاصة إذا كانت الدول تعتمد في الأساس في مداخيلها على عوائد النفط، أما إذا كانت من الدول الصناعية فتسعى لزيادة إنتاجها من أجل تقليل وارداتها من النفط، بالإضافة إلى التأثير على الأسعار بخفضها، وإذا كانت الأسعار منخفضة يسعى المنتجون لتقليص الإمدادات خاصة إذا وصلت إلى مستويات لا تتلاءم مع تكلفة استخراجها.

2-4- سعر السلع البديلة: قبل اكتشاف النفط كمادة بديلة يعتمد عليها في الحياة البشرية كانت هناك مصادر للطاقة أخرى مثل الفحم، وبالنظر لتكاليفها الغالية وصعوبة استخراجها تم اللجوء للنفط باعتباره أقل

---

[1]- حمزة طول، **مرجع سابق**، ص:32.

[2]- علي العمري، **دراسة تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر (1970-2006)-**، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص ص: 35-36.

مصادر الطاقة تكلفة، لكن مع مرور الزمن ووقوع أزمات نفطية أصبح اهتمام الدول المصنعة التفكير في مصادر طاقة جديدة مثل الطاقة الشمسية والذرة والفحم، بعد ما تم إهماله سابقا، فأصبحت تنافس النفط.

3- الأسواق النفطية:

تختلف الأسواق النفطية عن غيرها من الأسواق نظرا للدور الذي يلعبه النفط في إعادة رسم الخارطة السياسية والاقتصادية والدولية وكونه مصدر طاقة استراتيجي.

3-1- تعريف السوق النفطية

هي السوق التي تتم فيها التعامل بمصدر مهم في الطاقة وهو النفط، يحرك هذا السوق العرض والطلب مع التحفظات بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق، هناك عوامل أخرى، كالعوامل السياسية العسكرية، المناخية، وتضارب المصالح بين المستهليكن والشركات النفطية.[1]

3-2- أنواع الأسواق النفطية

تختلف الأسواق النفطية حسب طرق تسويق النفط الخام كالآتي:[2]

3-2-1- الأسواق الفورية للنفط الخام: ليس لها مكان مادي معين تتواجد به براميل النفط في انتظار المشتري وإنما هي مجمل الصفقات التي لا يتعدى أجلها 15 يوما والموجودة في منطقة يتمركز فيها نشاط كبير للتجارة على النفط، وهي سوق تراضي أي: لا يوجد أي بنك يسجل عمليا، وإن لم يكن من الضروري الالتقاء لإبرام العقود فاقتراب البائع من المشتري سوف يسهل العملية هذا ما يفسر تمركز هذه الأسواق في مناطق محدودة، وقد عرفت تجارة النفط هذا النوع من الأسواق منذ ظهورها باعتبارها عملية لتسويق النفط ولتحقيق التوازن بين العرض والطلب ومن أمثلتها سوق روتردام بهولندا.

3-2-2- الأسواق النفطية المادية الآجلة: تعمل هذه الأسواق مثل الأسواق الفورية ولكن بآجال أطول من 15 يوم، وتتم هذه العمليات بالتراضي على سعر معين مع تسليم لآجال لاحقة، يعرف بداية على أنه شهر لكن يمكن أن يتجاوز ذلك، حيث يلتزم المشتري بشحنة لا تقل عن 500 ألف برميل والبائع يلزم بتحديد تاريخ توفرها، وهي أسواق غير منظمة غالبا، ولا تكون إلا بتوفر مقادير محدودة من النفط الخام والمنتجات النفطية كالزيت، البنزين،...الخ.

3-2-3- الأسواق النفطية المالية الآجلة(البورصات): ظهرت لأول مرة بعد الأزمة النفطية الأولى 1973م في نيويورك، ولا تتم المعاملات فيها فقط على بضاعة عينية ولكن أيضا بواسطة أوراق مالية وهذا

---

[1]- قويدر قويشح بوجمعة، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،الجزائر، 2009، ص: 45.

[2]- نعيمة حمادي، **تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة، 1986- 2008**، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2009، ص: 57.

معناه أنه في هذه السوق يتم بيع وشراء البترول الخام والمنتجات البترولية عن طرق إلتزامات، وتوجد ثلاثة بورصات نفطية كبرى منظمة في العالم هي: سوق نيويورك للتبادل التجاري، سوق المبادلات النفطية العالمية لندن، وسوق سنغافورة النقدي العالمي.

3-3- الفاعلون في السوق النفطية

تشرف على الأسواق النفطية منظمات، منها من تعمل لصالح الدولة المنتجة ومنها من تعمل لصالح الدول المستهلكة وسيتم توضيح ذلك من خلال الآتي:

3-3-1- من ناحية الدول المنتجة للنفط: وتضم ما يلي:

- **منظمة الأوبك: (opec)**

تأسست منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك) عام 1960 وقد ضمت مجموعة من الدول وهي: المملكة العربية السعودية، الكويت، العراق، إيران، وفنزويلا، هدفت إلى تنسيق وتوحيد السياسات النفطية للدول الأعضاء وإيجاد الوسائل والطرق التي تضمن استقرار الأسعار والدفاع عن مصالح الدول المنتجة للحصول على عائد مستقر من الدخل ثم اتسعت العضوية في المنظمة لتصل 13 دولة عام 1990 منها: إندونيسيا الجزائر، ليبيا، نيجيريا، قطر، والإمارات العربية المتحدة.[1]

- **منظمة الأوابك (oapec)**

هي منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط أوابك، منظمة إقليمية عربية متخصصة، تضم الدول العربية التي تنتج البترول وتصدره وتهدف إلى التعاون فيما بينها، لتحقيق أفضل السبل لتطوير الصناعة البترولية، تم إنشاءها والتوقيع على ميثاقها في 09 جانفي 1968 في بيروت، بين كل من السعودية وليبيا والكويت، مقرها الكويت[2]، وتضم حاليا 11 دولة عربية هي: دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، الجزائر السعودية، سوريا، العراق، قطر، الكويت، مصر، تونس، وليبيا.[3]

[1]- منى حسين، **أثر تقلبات أسعار النفط على أداء الأسهم في السوق السعودية**، رسالة ماجستير في ، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، الأردن، 2014، ص: 29.

[2]- وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات- حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013، ص: 95.

[3]- **http/www.oapec.org**. 20/02/2018, 18:40.

3-3-2- من ناحية الدول المستهلكة للنفط

- **الوكالة الوطنية للطاقة (ATE)**

هي منظمة دولية تعمل في مجال البحث والتطوير، وتسويق تقنية الطاقة واستخدامها تأسست عام 1973 من 16 دولة صناعية بغرض التصرف الجماعي لمواجهة أزمة النفطل؛ في 15 نوفمبر 1974 أعلنت الإدارة الدولية كمنظمة مستقلة (OECD)[1] وأن مركزها في باريس وقد عكفت تلك المجموعة على وضع خطة مشتركة لمواجهة أي ظروف طارئة تهدد الإمدادات النفطية وإنشاء وكالة دولية للطاقة بهدف الإشراف على تنفيذ تلك الخطة وإقامة شبكة لتجميع ودراسة المعلومات الخاصة بالسوق العالمية للبترول، وقد انضم إليها عدد آخر من الدول حيث ارتفعت العضوية إلى 24 دولة.[2]

ثالثا: الأزمات النفطية (2007-2017)

تخضع أسعار البترول لتقلبات ساهمت في تغير وتطور كافة اقتصاديات دول العالم، لكن هذه التقلبات لديها حدود إذ تجاوزتها شكلت ما يدعى بالأزمة النفطية سواء، كانت بارتفاع أسعار البترول أو انخفاضه وفيما يلي سيتم تطرق لأزمة ارتفاع أسعار البترول 2008، وأزمة انخفاض أسعار البترول 2014:

1- أزمة ارتفاع أسعار النفط 2008: شهدت السوق النفطية خلال 2008 ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية وصلت إلى حدود 147 دولار للبرميل مما أثار حالة من الذعر والقلق في السوق تخوفا مما قد ينجم عن ذلك من مخاطر على معدلات النمو الاقتصادي العالمي بالإضافة إلى العوامل التقليدية التي تحكم آلية السوق والعوامل الجيوساسية والكوارث الطبيعية وانخفاض طاقات الإنتاج الاحتياطية، كان هناك إجماع في أوساط المحللين على أن أساسيات السوق من طلب وعرض ومستويات مخزنة غير كافية لتبرير الصعود القوي في مستويات الأسعار خاصة خلال السنوات الأخيرة حيث لم يكن هناك أي شح في مستوى الإمدادات النفطية، التي تعتبر العامل التقليدي الرئيسي وراء أي ارتفاع قد يطرأ على الأسعار.[3]

1-1- أسباب الأزمة النفطية 2008: قدم العديد من الوزراء وخبراء الطاقة آرائهم حول هذا الارتفاع التاريخي لأسعار النفط وفيما يلي عرض لبعض أقوالهم:[4]

---

[1]- (*) **منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD):** تضم في عضويتها ألمانيا، أستراليا، النمسة، بلجيكا، كندا، الدنيمارك، اسبانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان، ايرلندا، إيطاليا، اليابان، لكسمبورغ، النرويج، نيوزيلندا، هولندا، البرتغال، المملكة المتحدة السويد، تركيا، سويسرا، فتلندا، فرنسا.

[2]- وحيد خير الدين، **مرجع سابق**، ص: 98.

[3]- حمزة طول، **مرجع سابق**، ص ص: 40-41.

[4]- عبد الحميد لخديمي، **آثار تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية -دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر-**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وبنوك، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011، ص ص: 60-61.

– وزير الطاقة والمناجم ورئيس منظمة الأوبك "**شكيب خليل**": "استبعد أن تزيد بلاده ومعها منظمة الأوبك إنتاجها موضحا أنه لا توجد حالة إلى هذه الخطوة، خاصة وأن العرض يفوق الطلب بمقدار 500 ألف برميل يوميا وأن المخزون لدى الدول المستهلكة كاف لتلبية الاحتياجات... وأرجع الوزير الجزائري ارتفاع أسعار النفط إلى المضاربة والعوامل الجيوسياسية خاصة في منطقة الشرق الأوسط والأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة وتأثيرها على قيمة الدولار".

– أما الخبير الاقتصادي الجزائري " **عبد الرحمان ميتول**": " فحدد أسباب ارتفاع أسعار النفط بخمسة عوامل أولها نمو الاقتصاد العالمي خاصة في الصين والهند وروسيا وتأثيره على زيادة الاستهلاك المحلي لتلك الدول، وثانيها تراجع الدولار أمام اليورو بنسبة 50% تقريبا منذ عام 2000 علما بأن 90% من الصادرات النفطية و 75% من حركة التجارة العالمية تتم بالدولار، وأضاف ميتول أن ثالث هذه العوامل الضريبة على استهلاك المحروقات في الدول المتقدمة ثم اختلال الطلب والعرض نتيجة المضاربة وآخر هذه العوامل من وجهته هو عدم رغبة الشركات المتعددة الجنسيات والو م أ في سعر برميل منخفض لأن ذلك سيؤدي إلى غلق عدد كبير من حقول النفط بتكساس".

– أما الخبير الدولي في مجال اقتصاديات الطاقة "**عبد الحق لعميري**" فيرجع الأسباب إلى: "عدم التوازن في العرض والطلب الناجم عن ارتفاع الاستهلاك لدى الهند والصين بنسبة 10% سنويا وتراجع الاستثمار في تكرير النفط الذي يؤدي إلى زيادة مخزون النفط ونقص الوقود".

– ورفض مصدر خليجي رفيع المستوى اتهام منظمة أوبك على الدوام بأنها السبب وراء ارتفاع أسعار النفط التي زادت بواقع خمسة أمثال منذ عام 2003 بسبب عدم زيادة إنتاجها وقال: "هذه الأزمة تعود إلى المضاربين ومشاكل التكرير النفط في الولايات المتحدة والتوترات الجيوسياسية".

– من ناحية ثانية شددت مصادر سعودية أن أزمة الطاقة الراهنة "ليست بفعل ضغوط السوق في الأصل وإنما نتيجة فقاقيع المضاربات والتكهنات التي تتحين مثل هذه الظروف ما يعني وجوب أن يضطلع المستثمرون بمسؤولياتهم إزاء معالجة الأسباب التي أدت إلى الأزمة".

– وترى قطر ممثلة في "**عبد الله بن حمد عطية**" نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الطاقة والصناعة "أن استقرار السوق هو مسؤولية مشتركة بين المنتجين والمستهلكين، ويعتبر أن ارتفاع الأسعار وتقلبات السوق ليست في مصلحة المنتجين والمستهلكين ولكنها تخدم مصالح المضاربين وحدهم".

2- أزمة انخفاض أسعار النفط (2014): مقارنة بالثلاثين سنة الفارطة (1984، 2013) عرفت أسعار النفط تراجعا حادا في السوق الدولية، في النصف الثاني من سنة 2014 فـقد فقد برميل النفط 30% من

قيمته خلال ستة لأشهر بعد ما عرف فترة استقرار دامت أربع سنوات تدور حول 105 دولار للبرميل، فبعدما وصل متوسط أسعار النفط إلى أعلى مستويات له على الإطلاق 133 دولار (يوليو 2008) تراجع سعر البرميل إلى 61 دولار، وتعدى هذا التراجع تقلبات أسعار العديد من السلع غير النفطية ما جعل الكثيرين يظنون أنها إشارة لنهاية السعر العالي لبرميل النفط.[1]

2-1- أسباب الأزمة النفطية 2014: حسب التنظيم الاقتصادي فإن أسعار النفط تتأثر بشكل رئيسي بتفاعل قوى العرض والطلب لذلك سيتم تفسير انخفاض أسعار النفط على مستويين كالآتي:

2-1-1- المستوى الأول: تحليل جانب العرض

دفعت عدة عوامل إلى زيادة المعروض النفطي منها:[2]

- ارتفاع الاستخراج النفطي من الدول خارج منظمة الأوبك الذي يتجاوز السقف الذي حددته الأوبك في السنوات الأخيرة بـ 30 مليون برميل يومي، وقد بلغ متوسط الاستخراج اليومي لدول الأوبك خلال الربع الثالث 2014 نحو 3,2 مليون برميل بينما كان 61,7 مليون برميل يوميا في الدول خارج الأوبك، مما جعلها مسئولة عن زيادة المعروض.

- انتعاش الاستخراج الأمريكي في النفط الصخري الذي أدى إلى تخفيض وارداتها بما يقارب النصف يضاف لذلك ازدياد الاستخراج الكندي من النفط الرملي.

- تعافي الاستخراج الليبي الذي فاق توقعات المحللين بمعدل إنتاج يومي تراوح بين 150-250 ألف برميل بينما حققت ليبيا 842 ألف برميل يوميا في أكتوبر 2014، و 1.2 مليون برميل مع بداية 2015 يوميا.

- فشل دول الأوبك في التوصل لاتفاق تخفيض الاستخراج خلال الاجتماع الذي عقد في فينا في 27 نوفمبر 2014، وأدى ذلك لمزيد من الضغوطات على أسعار البترول نحو الانخفاض.

2-1-2- المستوى الثاني: تحليل جانب الطلب

تراجع الطلب على النفط إثر عدة أسباب أهمها:[3]

- تباطئ الطلب من الدول الصناعية المتقدمة بسبب الركود الاقتصادي، وانخفاض النمو الصناعي ومن ثم انخفاض الطلب على البترول وانخفاض أسعاره.

- تباطئ الاقتصاد الآسيوي وتخفيض الاستهلاك المحلي بسبب ارتفاع أسعار الطاقة وتدهور قيمة العملة.

---

[1]- John Beffer etal,**Understanding the plunge in oil prices: sources and implications**,In World Bank, Global economic, (world bank prospedts,Jannaury 2015), P: 155.

[2]- طارق رضوان، **الخليل العربي بعد النفط الخروج من المأزق - الخطط والاستراتيجيات-**، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، هلا للنشر والتوزيع، 2017، ص ص: 13-17.

[3]- خالد بن راشد الخاطر، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، الدوحة، 2015، ص ص: 3-9.

– ارتفاع سعر الصرف الدولار مقابل العملات الرئيسية، وهو ما يساهم في ضعف الطلب في دول أخرى مثل أوروبا والصين، فالارتفاعات المتتالية للدولار الأمريكي ترتب عنها تراجع السعر السوقي للنفط.

– تشير العديد من التحليلات إلى أن المضاربات يمكن أن تكون المسبب الرئيسي في الأزمة الحالية، حيث أدت التوقعات بشأن انخفاض الأسعار إلى تراجع اهتمام المضاربين والمستثمرين في العقود النفطية ومن ثم الخروج منها الأمر الذي ضخم من مستويات التراجع خاصة مع قرار الأوبك بعدم خفض الاستخراج.[1]

إن النفط هو المحرك الأساسي للطاقة والاقتصاد العالمي، نظرا لوتيرة النمو لاقتصاد العالمي المتزايدة و كونه ملائم للتطور المستمر خاصة في مجال الصناعة الحديثة، ذلك ما جعل منه سلعة إستراتيجية تلعب دورا كبيرا في خلق التوازنات الاقتصادية بين دول العالم المتقدم ودول العالم المتخلف المصدرة للنفط، الأمر الذي أوجب تشكل كيانات تنظم عمل أسواق هذه السلعة التي بدأت بتكتلات الدول المنتجة بعدها شكلت الدول المستهلكة تنظيمات مضادة لها، ومع كل ذالك بقيت أسعار النفط تتأرجح وتتقلب تحت تأثير العديد من العوامل المختلفة.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

لم تكن الدراسة الحالية هي السباقة في دراسة موضوع البحث أو أحد جوانبه على الأقل، بل كان هناك العديد من الدراسات السابقة له، لذالك تم انتقاء البعض منها وبيان ما جاءت به كالآتي:

المطلب الأول: دراسات باللغة العربية

اهتم العديد من الباحثين بهذا الموضوع وقاموا بدراسته من عدة جوانب، باللغة العربية منها:

أولا: دراسة آيت يحي سمير: التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع، مجلة الباحث، العدد09، جامعة تبسة، 2011.

إنطلق الباحث من إشكالية مفادها: هل الدينار الجزائري يتبع فعلا نظام التعويم المدار المصرح به من طرف السلطات النقدية، أم انه يعاني من ظاهرة الخوف من التعويم؟

تطرق الباحث في هذه الدراسة إلى مختلف أنظمة الصرف المسيرة، وكذا ظاهرة الخوف من التعويم الناتجة عن الضغوطات الغربية التي تدعم هذا التوجه، وبين الخوف من التعويم ظاهرة منتشرة بقوة خاصة لدى الدول النامية وذلك منذ انهيار نظام بروتن وودز سنة 1973، وألم بالانتقادات الموجهة لفكرة الثنائية القطبية التي أظهرت أن معظم الدول ذات الأسواق النامية تنفر من نظام التعويم؛ ثم تدرجت الدراسة بعد ذلك الى تطورات نظام الصرف في الجزائر من التثبيت الأول إلى التعويم، وفي الأخير ربط الباحث بين الدينار

[1]- طارق رضوان، **مرجع سابق**، ص: 21.

الجزائري وظاهرة الخوف من التعويم وذلك من خلال ثلاث زوايا: زاوية ميزان المدفوعات، زاوية تسيير الاحتياطات وزاوية مقاومة الصدمات.

وفي الأخير توصل الباحث غلى العديد من النتائج جوهرها:

– نظام الصرف المتبع في الجزائر نظام ثابت مقنع بالرغم من إعلانها أنها تتبع نظام صرف عائم مدار.

كما اقترح مجموعة من التوصيات أهمها:

– ربط الدينار الجزائري بسلة تتكون أساسا من الدولار واليورو، وذلك بترجيحات تختلف وتتنوع من وقت لآخر بحسب اختلاف وتنوع التجارة الخارجية للجزائر.

– تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات من أجل جعل منتجاته أكثر تنافسية أمام الدول المتقدمة.

ثانيا:دراسة محمد بن بوزيان وعبد الحميد لخديمي: تغيرات سعر الصرف والاستقرار النقدي في الجزائر– دراسة تحليلية وقياسية–، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة احمد بلقايد، تلمسان الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد02، 2012.

انطلق الباحث من إشكالية مفادها: معرفة كيف أثرت تغيرات أسعار النفط على مؤشرات الاستقرار النقدي في الجزائر؟

تطرق الباحث في هذه الدراسة إلى العوامل المحددة و المؤثرة في الأسعار النفطية من خلال التطور التاريخي لأسعار النفط قبل سنة1970، و خلال الفترة 1970–2008، و أيضا محددات أسعار النفط المتمثلة في العرض والطلب، الاحتياطي البترولي، التنظيمات الدولية والعوامل الجيوسياسية، والأزمات النفطية من بداية السبعينات إلى نهاية2008؛ أما في الجانب التحليلي أحاط الباحث بأسعار النفط والاستقرار النقدي في الجزائر.

وفي الأخير توصل إلى العديد من النتائج أهمها:

- إثبات وجود تكامل متزامن في المدى الطويل بين أسعار النفط وكل من المستوى العام للأسعار، سعر إعادة الخصم، وسعر الصرف في المدى القصير.
- أوضحت الدراسة أن هناك أثر سلبي لصدمات سعر النفط لسلة أوبك على كل من المستوى العام للأسعار، سعر الصرف، و سعر إعادة الخصم.

كما اقترح الباحث مجموعة من التوصيات أهمها:

- تنويع إيرادات الصادرات خارج البترول، الفصل بين الاقتصاد الحقيقي وعائدات النفط.
- التوفيق بين كل من السياسة النقدية والمالية لتحقيق أهداف الاستقرار النقدي و الاقتصادي.

ثالثا:دراسة فارس هباش: دراسة تحليلية للعلاقة و الأثر المتبادل بين الكتلة النقدية و سعر الصرف– دراسة حالة الجزائر للفترتين(1992–2001)،(2002–2011)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد،14،2014.

انطلق الباحث من إشكالية مفادها: معرفة العلاقة بين الكتلة النقدية التي تعد احد ابرز مؤشرات السياسة النقدية من جهة و سعر الصرف كأحد أهم معالم سياسة الصرف من جهة أخرى؟

تطرق الباحث في هذه الدراسة إلى أهم المفاهيم المتعلقة بسعر الصرف وأشكال التعبير عنه وكذا تطرق إلى مفهوم كل من النقود والكتلة النقدية أو ما يعرف بالعرض النقدي و مختلف أشكال هذا الأخير. ثم قام ببيان العلاقة التي تربط الكتلة النقدية بسعر الصرف وذلك في كلا الاتجاهين الأول تحديد تأثير الكتلة النقدية على سعر الصرف، أما الثاني تحديد تأثير سعر الصرف على الكتلة النقدية وأسقط ذلك على الجزائر.

و في الأخير توصل الباحث إلى العديد من النتائج أهمها:

– في الفترة(1992–2001) تم إثبات ما ذهبت إليه نتائج الدراسة النظرية على أنه هناك ارتباط قوي وعلاقة تأثيرية متبادلة بين كل من سعر الصرف و الكتلة النقدية.

– أما الفترة(2002–2011) كان الارتباط ضعيفا نسبيا حيث كان لباقي المتغيرات الاقتصادية الأخرى الجزء الأكبر في التأثير على أحد هذين المتغيرين.

– لضمان أعلى مستويات الترابط بين كل من سعر الصرف والكتلة النقدية على الجهات الوصية محاولة التنسيق بين القرارات على مستوى كل من السياسة النقدية و سياسة الصرف، إلى أي اثر غير مرغوب فيه ناتج عن تذبذب أحد المتغيرات هاتين السياستين على باقي متغيرات السياسة الأخرى.

رابعا:دراسة مريم شبيطي محمود: انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، المحور الثاني: التداعيات المحتملة لأزمة قطاع الطاقة على الاقتصاد الجزائري، أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري– قراءة في التطورات في أسواق الطاقة، كلية الشريعة و الاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، مداخلة يوم 14ماي 2015.

انطلق الباحث من إشكالية مفادها: معرفة الآثار التي خلفها الانخفاض والتراجع المستمر لأسعار النفط في الأسواق العالمية على الاقتصاد الجزائري؟

تطرق الباحث في هذه الدراسة إلى مميزات واتجاهات أسواق النفط العالمية وذلك من خلال بيان الخصائص الأساسية لأسواق النفط ومفهوم الأزمات السعرية في صناعة النفط والاتجاهات التي أخذتها أسواق النفط العالمية في ظل الأزمات المرتبطة بتقلبات أسعار النفط منذ بداية السبعينات إلى غاية2014، ثم قام ببيان

ما خلفه أسعار النفط من أضرار وآثار سلبية على جانبين الأول: الجانب الاقتصادي في الجزائر من خلال أهم بعض المؤشرات الاقتصادية المتمثلة في الميزان التجاري، ميزان المدفوعات، الناتج الداخلي الخام وصندوق ضبط الإيرادات؛ الثاني: الجانب الاجتماعي سواءا كان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ويظهر هذا الأثر من خلال تقلص فرص التشغيل و برامج التنمية، انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين، تهديد السلم الاجتماعي، وتقليص المساعدات الخارجية للدول الفقيرة.

وفي الأخير لخص الباحث إلى نتيجة هي:

- الاقتصاد الوطني سيبقى عرضة للصدمات الخارجية مادام معتمدا على النفط كمصدر وحيد للعوائد والإيرادات، وأوصى بتفعيل الصادرات الغير نفطية بالاهتمام أكثر بالقطاعات البديلة لضمان استقرار وتوازن الاقتصاد الجزائري.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

هناك العديد من الدراسات الأجنبية التي شابهت موضوع الدراسة الحالية، يذكر منها:

أولا: الدراسة الأولى

Rabeh Rennan, **L'mpact du taux de change sur les comptes de la balance des paiment en algérie**, thèse magister, en science economique, spècialitèe: Finance internationale, Faculté des Sciences Economiques Commerciales et de Gestion, universitè d'Oran, algerie, 2013.

انطلق الباحث من إشكالية: كيف تأثر تغيرات سعر الصرف على حسابات ميزان المدفوعات؟

تطرق الباحث في الجانب النظري إلى سياسات سعر الصرف ونظم الصرف المختلفة واختيار نظام الصرف المثالي، وقام بتفسير سعر الصرف على كل من المدى القصير والمدى الطويل، واعتبره متغير اقتصادي مهم لتنظيم الأسواق المالية والنقدية، ثم أحاط بمختلف نظريات ميزان المدفوعات؛ أما في الجانب التطبيقي قام بدراسة العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات نظريا وتجريبيا واختبر حساسية مكونات ميزان المدفوعات(الصادرات و الواردات) مقارنة مع سعر صرف الدينار الجزائري.

في الأخير توصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها:

- التخفيضات المتتالية التي تطرأ على العملة، تظهر نتائج ايجابية على الحسابات الجارية لميزان المدفوعات، لكن في حالة الجزائر التخفيضات المتتالية للدينار الجزائري لا تظهر ذلك بسبب الإختلالات الهيكلية، السياسية، التجارية، المالية، النقدية، والبنكية، في تعزيز التجارة الخارجية.

- كان أثر تخفيض قيمة العملة على الصادرات والواردات محدود للغاية بسبب انخفاض مرونة الطلب المحلي على المنتجات المستوردة.

ثانيا: الدراسة الثانية

Yahya Bouchita, **Etude des facteures dèterminant du taux de change du dinar algerien**, thèse doctorat, Faculté des Sciences Economiques Commerciales et de Gestion, univèrsitè Abou Bakre Belgayde, Telmsen, Algerie, 2014.

انطلق الباحث من إشكالية مفادها: معرفة محددات سعر الصرف المرجعي في الجزائر؟

تطرق الباحث في هذه الدراسة إلى الأساس النظري لسعر الصرف ،ومحدداته ثم أحاط بسياسة الصرف في الجزائر والوضع الاقتصادي لمعرفة ما إذا كان هناك توافق بين سياسة سعر الصرف التي اعتمدتها الجزائر وسياستها الاقتصادية، ثم قام باقتراح معالجة ملائمة باستخدام نظرية المرض الهولندي لتحليل ظاهرة تأخر القطاع الصناعي الذي يميز المسار الاقتصادي للسنوات الخيرة للدراسة؛ أما في الدراسة القياسية حاول الباحث تحديد سعر الصرف التوازني الحقيقي للدينار الجزائري باستخدام نموذج تصحيح الخطأ.

في الأخير توصل الباحث إلى العديد من النتائج أهمها:

- إن السياسات النقدية تلعب دورا رئيسيا في تحديد سعر الصرف متوسط الأجل والذي تنسب إليه معظم دورات التسعينات.
- هناك علاقة وثيقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، ووجود علاقة عكسية بين سعر الصرف و الإنتاجية.
- تعد نظرية المرض الهولندي غير قادرة على تفسير أزمة نظام المعاشات المتراكمة، وصعوبة تحويل المدخرات إلى استثمار.
- تعد نظرية تعادل القوة الشرائية مرجعا مفيدا على المدى البعيد بالنسبة لأسعار الصرف الاسمية.

ثالثا: الدراسة الثالثة

- Fatima Zahra Alioui, **les déterminants du taux de change en Algérie:Quelle ampleur du taux de change paralèlle ?**, Faculté des Sciences Economiques Commerciales et de Gestion, Doctorat en finance, spécialité : économie monétaire et financière, Tlemcen, Algérie,2016.

انطلق الباحث من إشكالية مفادها: معرفة محددات سعر الصرف الاسمي للدينار الجزائري وما هو أثر سعر الصرف الموازي؟

تطرق الباحث للإطار النظري لسعر الصرف تضمن أنواعه، النظريات المفسرة والمحددة له: نظرية تعادل القوة الشرائية، نظرية ميزان المدفوعات، ونظرية الفائدة، ثم تدرجت الدراسة إلى تطور كل من سعر الصرف الحقيقي والموازي للدينار الجزائري؛ أما في الفصل التطبيقي قام ببيان محددات سعر الصرف الحقيقي الفعلي في الجزائر والعوامل التفسيرية له، وتأثير سعر الصرف الموازي عليه.

وفي الأخير توصل الباحث إلى العديد من النتائج أهمها:

- وجود علاقة كبيرة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي.
- وجود سوق صرف كبيرة وعمل الدوائر القانونية لصالح الدوائر غير القانونية.
- لسعر النفط أثر إيجابي على سعر الصرف الجزائري باعتباره من شروط التبادل التجاري.

المطلب الثالث: مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية

بغية مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة، سيتم بيان بعض أوجه التشابه والاختلاف من خلال ما يلي:

أولا: مقارنة الدراسات السابقة باللغة العربية مع الدراسة الحالية

يمكن توضيح أوجه الاختلاف والتشابه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(01): مقارنة الدراسات السابقة باللغة العربية مع الدراسة الحالية

	الدراسات السابقة باللغة العربية				الدراسة الحالية
موضوع الدراسة	التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع	تغيرات سعر الصرف والاستقرار النقدي في الجزائر – دراسة تحليلية وقياسية–	دراسة تحليلة للعلاقة والأثر المتبادل بين الكتلة النقدية وسعر الصرف دراسة حالة الجزائر للفترتين(1992–2001 و2000–2011)	إنعكاسات انخفاض اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري	الأزمة النفطية وأثرها على العملة الوطنية – دراسة قياسية للفترة2008–2017–
طريقة المعالجة	دراسة تحليلية	دراسة قياسية (التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ ECM)	دراسة قياسية (انحدار خطي بسيط)	دراسة تحليلية	دراسة تحليلية– قياسية (الانحدار الخطي المتعدد، التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ VECM)
البلد	الجزائر	الجزائر	الجزائر	الجزائر	الجزائر
الفترة	2009–1997	2010 –2000	2011–1992	2015 –2013	2017–2008

النتيجة	– نظام الصرف المتبع في الجزائر نظام ثابت مقنع بالرغم من إعلانها أنها تتبع نظام صرف عائم مدار.	– وجود تكامل متزامن في المدى الطويل بين أسعار النفط والمستوى العام للأسعار، سعر إعادة الخصم، وسعر الصرف في المدى القصير.	– لضمان أعلى مستويات الترابط بين كل من سعر الصرف والكتلة النقدية على الجهات الوصية محاولة التنسيق بين القرارات على مستوى كل من السياسة النقدية وسياسة الصرف.	– الاقتصاد الوطني سيبقى عرضة للصدمات الخارجية مادام معتمدا على النفط كمصدر وحيد للعوائد والايرادات.	– سيتم محاولة معرفة أثر الأزمات النفطية للفترة 2008– 2017 على سعر صرف الدينار الجزائري، وبيان العلاقة بينه وبين أسعار النفط، الكتلة النقدية والتضخم.

المصدر: من إعداد الطالتين بناءا على الدراسات السابقة باللغة العربية والدراسة الحالية

يبين الجدول أعلاه أن جميع الدراسات اشتركت في بلد الدراسة، موضوع الدراسة أو على الأقل أحد جوانبه واختلفت في فترتها وطريقة معالجته، حيث اعتمدت كل من الدراسة الأولى والرابعة الطريقة التحليلية، أما الثانية والثالثة اعتمدت الطريقة القياسية بالاعتماد على نموذجي التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ(ECM)، والانحدار الخطي البسيط على التوالي؛ بينما في الدراسة الحالية تم استخدام الطريقة التحليلية، والقياسية بالاعتماد على نموذجي الانحدار الخطي المتعدد والتكامل المتزامن وتصحيح الخطأ VECM.

ثانيا: مقارنة الدراسات السابقة باللغة الأجنبية مع الدراسة الحالية

يمكن توضيح أوجه التشابه والاختلاف من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(02): مقارنة الدراسات السابقة باللغة الأجنبية مع الدراسة الحالية

	الدراسات السابقة باللغة الأجنبية			الدراسة الحالية
موضوع الدراسة	L'mpact du taux de change sur les comptes de la balance des paiment en algérie	Etude des facteures dèterminant du taux de change du dinar algerien	les déterminants du taux de change en Quelle ampleur :Algérie du taux de change paralèlle	الأزمة النفطية وأثرها على العملة الوطنية – دراسة قياسية للفترة2008–2017 –
طريقة المعالجة	دراسة تحليلية – قياسية (الارتباط الخطي المتعدد)	دراسة تحليلية –قياسية (نموذج التكامل المتزامن وتصحيح الخطأ VECM)	دراسة تحليلية – قياسية (نماذج أشعة الانحدار الذاتيVAR)	دراسة تحليلية– قياسية (الارتباط الخطي المتعدد، نموذج التكامل المتزامن وتصحيح الخطأ VECM)
البلد	الجزائر	الجزائر	الجزائر	الجزائر
الفترة	2008–1999	2010–1986	2013–1974	2017–2008
النتيجة	– التخفيضات المتتالية التي تطرأ على العملة، تؤثر ايجابيا على ميزان المدفوعات، لكن في حالة الجزائر التخفيضات المتتالية للدينار الجزائري لا تظهر ذلك.	– تعد نظرية المرض الهولندي غير قادرة على تفسير أزمة نظام المعاشات المتراكمة.	– وجود علاقة كبيرة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي.	– سيتم محاولة معرفة أثر الأزمات النفطية للفترة 2008– 2017 على سعر صرف الدينار الجزائري، وبيان العلاقة بينه وبين أسعار النفط، الكتلة النقدية والتضخم.

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الدراسات السابقة باللغة الأجنبية والدراسة الحالية

يبين الجدول أعلاه أن جميع الدراسات اشتركت في بلد الدراسة، موضوع الدراسة أو على الأقل أحد جوانبه واختلفت في فترتها وطريقة معالجتها، حيث اعتمدت جميعا على الطريقة التحليلية والقياسية أما الاختلاف كان في النماذج القياسية المستخدمة، فالدراسة الأولى اعتمدت على نموذج الارتباط الخطي المتعدد، الثانية اعتمدت على نموذج التكامل المتزامن وتصحيح الخطأVECM، والثالثة اعتمدت نماذج أشعة الانحدار الذاتيVAR، بينما في الدراسة الحلية تم الاعتماد على نموذجي الانحدار الخطي المتعدد والتكامل المتزامن وتصحيح الخطأ VECM.

خلاصة الفصل الأول

تم التوصل في هذا الفصل إلى أن سعر الصرف له مفهوم وخصائص و أنواع يجب الإلمام بها وفهمها، كما أن هناك يمكن أن تؤثر عليه بالسلب أو الإيجاب أو تعيده إلى مستواه التوازني، وكذلك أنه يتحدد حسب نظام الصرف المتبع، أيضا وجود نظريات تفسر التغيرات التي تطرأ عليه بناء على متغيرات أخرى.

في المقابل هناك أسعار النفط التي تعتبر المحرك الأساسي للسوق النفطية والملمح عن وضعيتها ووفقا لتطورها التاريخي يلاحظ أنها تتميز بعدم الاستقرار، نظرا للعوامل المؤثرة فيها والتحديات بين الدول المنتجة والمستهلكة للنفط الأمر الذي ولد أزمات نفطية تارة تكون بارتفاع الأسعار وأخرى بانخفاضها.

وفي الفصل الموالي ستكون هناك محاولة لفهم العلاقة بين كل من سعر النفط وسعر صرف الدينار الجزائري وتأثير الأزمات النفطية عل قيمة العملة الوطنية.